كتلة علاوي تحذر من استمرار الخلاف مع دولة القانون

العراقية: نستبعد الانتخابات المبكرة وسنعلق عضوية البرلمان

متابعة/ المدى

استبعد نائب عن القائمة العراقية لجوء قائمته إلى الدعوة للتبكير في إجراء الانتخابات في حال فشلت اجتماعات طالباني، مؤكداً على أن العراقية ستعمل على تعليق عضويتها النيابية في حال استمرار خلافها مع دولة القانون.

وقال النائب عن القائمة العراقية محمد عثمان إن قائمته لديها خيارات عديدة في حال فشلت اللجنة التي تمخضت عن اجتماع قادة الكتل في الوصول إلى نتيجة لحل الخلافات بين الكتل السياسية، مستبعداً "لجوء القائمة العراقية إلى الدعوة للتبكير في إجراء الانتخابات كخيار لها".

وأنهت الكتل السياسية اجتماعها الذي عقد في مقر رئيس الجمهورية جلال طالباني في بغداد، السبت الماضي، بالاتفاق على تشكيل لجنة تضم ممثلين عن الكتل الرئيسة تأخذ على عاتقها تفعيل مبدأ الشراكة الوطنية وتطبيق اتفاقات أربيل.

وكان نواب عن ائتلاف القائمة العراقية قد أكدوا على أن قائمتهم ستطالب بإجراء انتخابات مبكرة في فشل اجتماعات قادة الكتل السياسية لحل الخلافات والمشاكل العالقة.

وأوضح عثمان أن "الخيارات التي من الممكن أن تلجأ إليها القائمة العراقية هي تعليق عضويتها"، مؤكدا على أن "هذا الأمر سيتم بحثه إذا ما فشلت المناقشات بين الكتل السياسية".

وكانت الأزمة بين دولة القانون والعراقية قد بدأت بعيد أن قررت الأخيرة تعليق حضورها لاجتماعات الكتل السياسية التي تعقد برعاية روز نوري شاويس ممثل رئيس إقليم كوردستان في بغداد، احتجاجا على عدم تلقيها إجابات على تساؤلاتها من قبل التحالف الوطني.

يشار إلى أن التقاطعات بين بعض الكتل السياسية لاسيما الغريمين التقليدين دولة القانون وائتلاف العراقية برزت في الآونة الأخيرة بشأن التصويت على الوزارات الأمنية والاتفاق على مجلس السياسات، بالرغم من تشكيلها الحكومة برفقة عدد من الكتل السياسية ووفق مبادرة رعاها رئيس إقليم كوردستان مسعود بارزاني.

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي أكدت أن اجتماع قادة الكتل لم يأت بجديد ولا يمكن اعتماد معيار النجاح أو الفشل له، وفي حين أشارت إلى أنها وائتلاف دولة القانون طرحا أجندتين مختلفتين داخل الاجتماع، أوضحت أنها لا تستطيع بلورة رؤية عن قضية الانسحاب الأميركي كونها غير ممثلة في المؤسسات الأمنية.

وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا أن "القائمة وائتلاف دولة القانون طرحا أجندتين مختلفتين في اجتماع الأمس"، مبينا أن "العراقية تتحدث عن ضرورة تنفيذ اتفاقات أربيل وتحقيق مفردات الشراكة الوطنية، فيما كان هم المالكي استخلاص موقف من الكتل السياسية بشأن وجود القوات الأميركية".

وأضاف الملا أن "اجتماع الأمس لم يأت بجديد، وإذا ما اعتبرنا الحوار وسيلة لا نركن إليها فعند ذلك نذهب إلى المجهول"، مبينا أن "الشراكة الوطنية مسؤولية قبل أن تكون امتيازا لصاحبها".

وعقد قادة الكتل السياسية أمس السبت، اجتماعا بحضور قادة وممثلي الكتل السياسية ورئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم.

وتابع الملا أن "القائمة العراقية أكدت في أكثر من محفل أنها لا تمتلك وسيلة غير الحوار لحل الخلافات كون التحديات التي تواجه العراق داخليا وخارجيا كبيرة"، لافتا إلى أن "العراقية لن تتنازل عن لغة الحوار وإذا لم يحقق هذا الاجتماع أي شيء فسنعول على اجتماعات أخرى، لأنه لا يمكن اعتماد معيار النجاح أو الفشل له".

وأكد الملا أن "القائمة العراقية لا تستطيع بلورة رؤية عن قضية الانسحاب الأميركي كونها ليست شريكة في القرار الأمني وغير ممثلة في المؤسسة العسكرية أو الأمنية"، مستدركا بالقول "إذا أريد أن يكون لنا موقف من قضية التواجد الأميركي، علينا أن نبدأ بتفعيل الشراكة لنكون شركاء حقيقيين".

وكان زعيم كتلة العراقية البيضاء حسن العلوي أكد، أمس السبت، أن قادة الكتل السياسية سيحاولون خلال اجتماعهم ترضية الولايات المتحدة الأميركية باستثناء التيار الصدري، واصفا القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون بـ"المنافقين"، فيما اعتبر أن منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني مكانا غير شرعي أو دستوري لتوقيع الاتفاقات.

وتصاعدت الأزمة السياسية التي يشهدها العراق منذ أكثر من عام وشهرين بين ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، والقائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، على خلفية التظاهرات التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد، في ١٠ من حزيران الماضي، والتظاهرات المضادة التي يعتقد أن الحكومة رعتها والتي طالبت بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل ومحاسبة السياسيين الذين يقفون وراءهم، والتي اعتبرت العراقية أنها حملت إساءة لها ولزعيمها كما تحرض على الطائفية وتعيد العراق إلى أجواء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فيما أكدت أن عودة الجريمة المنظمة خلال مهلة المئة يوم مؤشر على انهيار الملف الأمني.

فيما تدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن يكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يكون في داخل الهيئة التي تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته وهل تكون صفته أمينا عاما أو رئيسا.

وطرح رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني في أيلول ٢٠١٠، مبادرة تتعلق بحل الأزمة السياسية في العراق تتضمن تشكيل لجنة تضم بين ثمانية واثني عشر من ممثلي الكتل السياسية لبدء محادثات لتشكيل الحكومة الجديدة والعمل على حل الخلافات العالقة، وعقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

واتهم القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الشلاه السبت الماضي، القائمة العراقية بأنها تريد توريط رئيس الوزراء نوري المالكي بقرار بقاء القوات الأميركية في العراق ليتحمل المسؤولية وحده رغم مشاركتها في الحكومة الحالية وفقا لاتفاق أربيل عكس ما هو متداول في الإعلام من عدم تنفيذ الاتفاق، ومصالحها السياسية مع أميركا، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن موقف بعض الكتل السياسية كان واضحا ضد التواجد الأميركي فيما أصبحت اليوم مترددة في إعلان ذلك.

وتتأرجح تصريحات السياسيين العراقيين بشأن بقاء جزء من القوات الأميركية في البلاد بعد عام ٢٠١١، بين القبول والرفض أو القبول الخجول، مع تحميل بعض الكتل كتلاً أخرى مسؤولية اتخاذ القرار، إذ اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، في ١٩ حزيران الماضي، أن بقاء أو انسحاب القوات الأميركية من العراق ليس بيد رئيس الوزراء نوري المالكي، إنما بيد مجلس الوزراء المتمثل بالكتل السياسية، داعياً الأخيرة إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذا الموضوع، وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب.

في المقابل، أعلن التيار الصدري في ٢٨ حزيران الماضي أنه سيرفض أي قرار يتخذه البرلمان بشأن التمديد للقوات الأميركية في العراق، في حين شدد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية في العراق إلى ما بعد نهاية العام ٢٠١١ الحالي، على قاعدة أن الدولة العراقية ما تزال غير متكاملة، وأن غالبية كبيرة من الأحزاب السياسية تقر وتؤيد بقاء هذه القوات.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أكد في ٢٣ حزيران الماضي، أن بقاء القوات الأميركية في العراق مرهون باتفاق الكتل السياسية وفق مطلب حكومي.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الماضي.

ارتياح في أوساط الأجهزة الأمنية من قانون الخدمة والتقاعد

متابعة/ المدى

أعرب عدد من منتسبي قوى الأمن الداخلي عن سعادتهم بإقرار قانون الخدمة والتقاعد بعد مخاض عسير، مطالبين بتنفيذه بأسرع وقت ممكن لحاجتهم الماسة للفروقات في مفردات الرواتب.

وقال علي عبد الأمير(٣٢) عاما، ضابط برتبة (ملازم أول) في الشرطة المحلية أن" القانون سيساعد في تمكين منتسبي قوى الأمن الداخلي من مواجهة الحياة،في ظل ارتفاع الأسعار، في جميع مفاصل الحياة،حيث انتظرنا هذا القانون بشغف، ونأمل بتنفيذه بأسرع وقت ممكن".

وأضاف أن"الرواتب ستوازي بحسب القانون رواتب منتسبي القوات المسلحة، ونأمل أيضا بتنفيذه بأثر رجعي".

فيما قال محمد سعدي (مفوض) في شرطة المرور في بغداد إن "أفراد الشرطة ومن جميع الصنوف سعداء بإقرار القانون الذي طال أمده،حيث انتظرنا إقراره منذ دورة مجلس النواب السابقة".

وأضاف "وعد أعضاء مجلس النواب بأن القانون ينفذ بأثر رجعي اعتبارا من العام الحالي، وعليهم تنفيذ وعدهم،طالما نحن بحاجة الى صرفه اعتبارا من كانون الثاني من السنة الحالية".

واقر مجلس النواب، قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي ،بعد تعديل الفقرة ٨٩ من القانون ، والذي انسحب على أثرها نواب من التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتغيير، ثم عادوا الى الجلسة ،بسبب ما اعتبروه أن الفقرة ٨٩ تشير الى عدم إصدار تعليمات او أوامر تتعارض مع المادة الثانية من الدستور.

وقالت (أ.ك) (عشرينية) ، شرطية، تقوم بتفتيش النساء في إحدى دوائر الدولة في بغداد أن" القانون أنصف منتسبي قوى الأمن الداخلي، بجعل رواتبهم بمستوى رواتب قوات الجيش، حيث ان الشرطة تعمل الى جانب الجيش وتقوم بذات المهام في مكافحة الإرهاب، والحفاظ على الأمن".

وأضافت أن "القانون سيزيد حماس منتسبي قوات الأمن على تقديم المزيد من العطاء، والمزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب".

فيما قال محمد خضير(٢٥) عاما، من الشرطة الاتحادية إن"القانون سيتيح لي إمكانية الزواج، بعد انتظار إقراره بفارغ الصبر، كما سيتيح لي مواجهة صعوبات الحياة، على أمل أن لا يقوم بعض التجار الجشعين،برفع الأسعار تزامنا مع التعديل في الرواتب".

نواب يرون الهدف سياسيا من القرار ولن يوفر الأموال

مصادر: كتل سياسية تتحول إلى ضحايا الترشيق الحكومي

متابعة/ المدى

اختلفت الرؤى بين الأوساط البرلمانية والسياسية حول مسألة الترشيق الوزاري بين مؤيد ومتخوف، فالبعض يعتقد أنها انجازات تحسب للحكومة والبعض الآخر متخوف منها لعدم ضمان حقوق الجميع، ومن خلق أزمة جديدة في الساحة السياسية العراقية.

إذ قال النائب السابق والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي حميد رشيد معلة إن الغرض من الترشيق الحكومي ليس ترشيقا ماليا بل هو اطلاق رسالة لنشاط هذه الحكومة وانجازاتها.

وأضاف معلة في تصريح لوكالة كل العراق أن "الهدف الأساسي من الترشيق هو القضاء على الترهل الحاصل في الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة دون استثناء، فضلا عن كبر حجم الترهل الذي عانى منه المواطن العراقي واتعب الساحة السياسية ماديا ومعنويا أيضا".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي دعا لترشيق الوزارات لتشمل خمسة عشر وزارة للحد من الترهل الوزاري الحاصل بين مفاصل الدولة والسعي لتصحيح مسار الحكومة التي تعد اكبر حكومة شكلت في العراق.

فيما انتقد النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري خالد الجياشي موضوع الترهل الذي أصاب جميع المفاصل الدولة.

وقال في تصريح لوكالة كل العراق إن موضوع الترهل الحكومي يعاب على الدولة العراقية الحديثة في الوقت الحاضر إذ أن هناك حجما هائلا من الترهل في الدرجات الوظيفية التي لا تقدم الغرض المطلوب منها.

وأضاف الجياشي أن" الترهل اثقل كاهل الحكومة وبالأخص المواطن العراقي، فلا نعرف بعض الوزارات لماذا هي موجودة أصلا"،مشيرا الى أن الشعب العراقي قد كشفت الغمامة عن عينيه وطالب عدة مرات بترشيق الوزارات وإلغاء كافة الوزارات التي لم تقدم للمواطن العراقي سوى السراب".

وانتهت في السابع من حزيران الماضي، مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي في ٢٧ من شباط الماضي، لتحسين عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية وتطوير الخدمات في البلاد إثر التظاهرات التي اجتاحت المدن العراقية مطالبة بتوفير الخدمات ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة.

وهدد رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، في آذار الماضي، بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلب مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة(٧٥٪) من البرامج الموضوعة لوزارته الأمر الذي عده ائتلاف دولة القانون محاولة من النجيفي لرسم دور له أكبر من دوره الحقيقي.

وكان البرلمان منح، في ٢١ كانون الثاني ٢٠١١، خلال جلسته الاعتيادية الرابعة عشرة، الثقة لحكومة غير مكتملة يرأسها نوري المالكي، تتألف من (٤٣) وزارة ووزارة دولة

ومن جانبه طالب النائب عن القائمة العراقية كامل الدليمي بان يكون الترشيق ضامن لحقوق الجميع ومن ضمنهم حقوق المواطن العراقي.(حسب قوله)

وقال في تصريح لوكالة كل العراق "يجب الحفاظ على حقوق المواطن العراقي والمتمثلة باختياره الذي منحه لصالح كتلة او شخص معين "، موضحا أنّ "القائمة العراقية مع الترشيق الوزاري لأنّ الترهل ذهبت هيبته مع الرفض الشعبي ومن خلال التظاهرات المنددة بسوء الخدمات التي جرت في العديد من المحافظات".

وأضاف أنّ " التوافق السياسي هو الطريق الأمثل للوصول بمشروع الترشيق الى مشروع سياسي مضمون وناجح"، مشيرا الى أنّ" القائمة العراقية عبّرت عن موقفها الداعي الى تغيير أي وزير لم يقدم شيئاً".

ودعا الى "تفسير حقيقي للأسباب التي أدت الى غياب التوافق الوطني بين الكتل وسعي جزء من الكتل السياسية لتبادل التهم بين بعضهم البعض"مضيفاً أنّ" هذا الأسلوب سيذهب بالعملية السياسية والعراق الى المجهول".

وكانت مصادر مقربة من رئيس الوزراء كشفت عن سيناريوهين لترشيق الحكومة إلى [٢٤] وزارة، سيعرضهما المالكي على مجلس النواب جاءت على خلفية تقييم أداء الحكومة العراقية بعد مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء لحكومته .

في حين دعا النائب عن التحالف الكردستاني قاسم محمد قاسم الى أن لا يكون الترشيق الحكومي على حساب أزمة جديدة في العملية السياسية .

وقال في تصريح لوكالة كل العراق إنّ "مشروع المرحلة المقبلة والمتمثل بالترشيق الوزاري يجب أن لا يضعنا أمام حرج آخر وأزمة أخرى"، مضيفا أنّ "الترشيق وإن كان ضرورة مرحلية مهمة إلا أنّه يجب أن يكون وفق دراسة معمقة ودراسات تداولية مستفيضة ، لتلافي حدوث أزمة سياسية جديدة في البلاد".

وأكد النائب عن التحالف الكردستاني على "أهمية الترشيق الوزاري لأنّه سيكون مقوماً لعمل الوزارات من خلال دمج البعض وإلغاء القسم الآخر".

ويوجد في الحكومة الحالية أكثر من ألف منصب يشغلها مسؤولون يتطلبون عناصر حماية وسكن وسيارات لهم ولحمايتهم اذ يوجد ٣٢٥ نائبا و٤٣ وزيرا و٣ نواب لرئيس الوزراء بالإضافة الى رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ونوابه الثلاث بالإضافة الى رئيس ديوان الرئاسة ومكتب القائد العام للقوات المسلحة وما يقارب ٧٠ وكيل وزير وعدد كبير من المدراء العامين و٢١ هيئة مستقلة وما يقارب ٢٥٠ مستشارا يعملون في الرئاسات الثلاث والوزارات والهيئات المستقلة وعدد كبير من القادة الأمنيين بالإضافة الى المحافظين وأعضاء مجالس المحافظات.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون